مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية Issn 2602-7321

المجلد: 04 العدد: 03 السنة: 2021 ص.ص: 905 - 924

واقع الدور الاستثماري لصناديق الزكاة في الجزائر

"صندوق زكاة ولاية البويرة نموذجا"

The reality of the investment role of zakat funds in Algeria

"the Zakat fund of Bouira province as a model"

وسيلة سعود، جامعة البويرة، الجزائر، w.saoud@univ-bouira.dz

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/16 **تاريخ قبول المقال**: 2021/12/06

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرُّف على واقع أداء وتمويل الاستثمارات من قبل صندوق الزكاة لولاية البويرة كنموذج لصناديق الزكاة في الجزائر، وقد توصلت إلى أن واقع الصندوق لا يعكس الأهمية الكبيرة التي يمكن أن يمارسها في تمويل المشاريع على المستوى المحلي، حيث أن أغلب الحصيلة تذهب نحو الفقراء والمساكين، كأصحاب أولوية في استحقاق الزكاة، ومع حصيلة الزكاة التي تبقى غير كافية نسبيا، لا يتم تخصيص جزء للاستثمار، وهو ما ظهر مع توقيف القروض الحسنة منذ سنة 2014 بالولاية، وبقيت محصورة فقط في مشاركة هيئات دعم الشباب في عملية التمويل عند الضرورة.

الكلمات المفتاحية: زكاة، صندوق الزكاة، تمويل المشاريع، استثمار.

Abstract:

The study aims to identify the reality of the performance and financing of investments by the Zakat Fund of Bouira province as a model for Zakat funds in Algeria ; and it concludes that the reality of the fund does not reflect the great importance that it can exercise in financing projects at the local level, as most of the proceeds go to the poor and needy people, as priority holders in entitlement of the Zakat, and with the zakat proceeds that remain relatively insufficient, no part is allocated for investment, this is what appeared with the suspension of good loans since 2014 in the country, and it remained limited only to the participation of youth support bodies in the financing process when necessary.

Key words: Zakat, Zakat Fund, Projects' Financing, Investment.

المقدمة:

تعتبر الزكاة ركيزة أساسية من ركائز المجتمع المسلم، فهي ركن من أركان الإسلام، ولا يصحُّ تجاوزها أو إنكارها، ولا ترتبط الزكاة بالجانب الديني فقط، وإنما شُرِعت لتحقيق التضامن بين مختلف أفراد المجتمع، ولتضمن المساهمة في محاربة كافة أوجه الاحتكار والاكتناز، مقابل محاربة الفقر، وبهذا فللزكاة دورا اقتصاديا هاما أظهرته العديد من التجارب الدولية التي حققت تطورا كبيرا في هذا المجال، من خلال العمل على رفع حصيلة الزكاة، وفي نفس الوقت، الإنفاق والاستثمار الفعال لهذه الحصيلة، بما يحقق التنمية على المستوى المحلي، ثم الوطني لاحقا.

وفي هذا الإطار، أنشأت الجزائر صندوق الزكاة الخاص بها، مع وضع صندوق في كل ولاية، منها ولاية البويرة، يتكفل بتحصيل وإنفاق الزكاة في الأوجه المعلومة وفقا للمتطلبات والخصوصيات المحلية، ومن بينها المساهمة في تمويل المشاريع الاستثمارية بالمشاركة مع الهيئات الأخرى المسؤولة عن إنشاءها وتمويلها. وانطلاقا من ذلك، يمكن طرح الإشكالية التالية: "**ما مدى فعالية صندوق الزكاة لولاية البويرة في تمويل الاستثمارات على المستوى المحلي؟**"

وهي الإشكالية التي نجيب عنها من خلال التقسيم الموالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الزكاة

تُمثّل الزكاة إحدى الأركان الأساسية للدين الإسلامي، وتُشكل أداة مهمة في الجانب الاقتصادي، النقدي والمالي لأي دولة تشتمل عليها، باعتبار انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على هذه الجوانب، كما أنها مساهم فعال في الحد من العديد من المشاكل التي يواجهها الاقتصاد.

المطلب الأول: تعريف الزكاة

يعبِر مصطلح "**الزكاة**" لغة إلى كل ما يشير إلى الزيادة والنماء والطهارة والمدح والبركة والصلاح، حيث يقال: زكا الزرع أي نما، وزكى الشيء أي طهره، وزكت النفقة أي بورك فيها، كما يشار إلى الشخص الصالح بأنه شخص زكي.[1]

[1] شادي أنور كريم الشوكي، الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 73.

أما شرعا فالزكاة "حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة"[1]. بمعنى أنه قسم من المال الذي تملكه فئة معينة، تتوفر فيهم شروط خاصة، يقدمونه لفئة أخرى لها خصوصية أيضا، تختلف عن الفئة المانحة.

وقد عرفها فقهاء المالكية أيضا بأنها "إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا إن تم الملك وحول غير معدن وحرث". ويوضح هذا التعريف الشروط الواجب توافرها في الزكاة، حيث أن هذه الأخيرة تُمثّل قسما من المال المملوك لصاحبه والذي يقدمه لفئات معينة، بشرك أن يكون قد بلغ مقدارا معينا يعرف بالنصاب، ودارت عليه سنة هجرية كاملة هي الحول، ما عدا أصناف المعادن والحرث والتي لا تستلزم دوران الحول، إنما كل بخصوصياتها، أي وقت الاستخراج أو الحرث.

أما من الجانب الاقتصادي فهي تُعدُّ "تكليفا سنويا أو موسميا، تفرض بنسب مختلفة على القيمة الصافية للثروة، النامية أو القابلة للنماء، وتكون من مهمة الدولة أن يتم جباية أموال الزكاة وإنفاقها على الفئات والمصارف المحددة في القرآن الكريم، وذلك بهدف تحقيق أبعاد معينة"[2]. أي أن الزكاة هي اقتطاع جزء من المال من ثروة بلغت قيمة معينة، وتكون الدولة من خلال هيئة خاصة هي المكلفة بعملية جمع وتنظيم صرف هذه الأموال، وذلك في إطار الفئات المحددة في القرآن الكريم.

وفي نفس السياق، تُعرف الزكاة بأنها "فريضة تقتطع من قبل الدولة أو من ينوب عنها حصريا من أشخاص عامة أو أفراد، ودون أن يكون للمزكي منفعة معينة مادية، وتفرض الدولة مقدار الاقتطاعات وفقا للقدرة التكليفية للممول وتستخدم في المصارف المحددة في القرآن الكريم". وبذكر الاقتطاعات فإن هناك فرقا أساسيا بين مفهوم الزكاة ومفهوم الضريبة، حيث أن الزكاة تم تحديدها وحصرها في أموال تتوافر فيها شروط محددة، مقابل صرفها قي مصارف محددة وواضحة في القرآن الكريم، بينها الضرائب هي اقتطاعات تفرضها الدولة على كافة الأفراد باختلاف مستويات دخلهم وثرواتهم، أما مصارفها فتكون فقط الدولة مخولة بتحديدها، أي يتم إنفاقها فيما تراه الدولة مناسبا.[3]

[1] محمد بن صالح العثيمين، مذكرة فقة، الجزء الأول، دار الغد الجديد، القاهرة، 2007، ص 261.

[2] جمال لعمارة، اقتصاديات الزكاة والدور الجديد للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص 12.

[3] فتيحة بلقاسم، دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015/2014، ص 06.

المطلب الثاني: خصائص الزكاة

وللزكاة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الاقتطاعات والضرائب المفروضة من الدولة، وجلُّ أحكامها وضوابطها مأخوذة من القرآن الكريم، وفيما يلي موجز لأهم خصائص الزكاة:[1]

- ✓ **الزكاة فريضة مالية**، حيث مع تطور الأنشطة الاقتصادية، أصبح من المستحسن أن يدفع المسلم زكاته في شكل نقدي، بدلا من الدفع العيني، رغم أن الشكل النقدي والعيني مقبولين.
- ✓ **الزكاة فريضة حكومية**، حيث توجب عملية جبايتها وتوزيعها عن طريق الدولة أو من ينوب عنها ويمثلها مثل الإمام، أو الوالي أو الهيئة المكلفة بذلك.
- ✓ **الصفة الإجبارية**، فالزكاة فريضة واجبة الأداء على كل مسلم، وليست عملا خيريا أو تطوعيا، حيث يدفعها الفرد المتوافر فيه الشرط، بشكل إلزامي.
- ✓ **الصفة النهائية**، أي أنه لا يجوز المطالبة بتعويض الزكاة أو استردادها، إلا من سقط عليه التكليف.
- ✓ **الزكاة فريضة بدون مقابل**، حيث لا ينتظر الفرد المؤدي للزكاة أن يكون له مقابلها، فوائدا أو منافع مباشرة من خلال تأديته لها.
- ✓ **الفورية والملاءمة**، فيجب أن تُحول الزكاة بعد جبايتها بصفة فورية إلى مستحقيها، ولا يجوز التأخير فيها، سواء بالنسبة لمؤدي الزكاة، أو للدولة كوسيط.
- ✓ **الثبات والاستمرار**، أي أنها لا تتغير بتغيُّر المكان أو الزمان، فهي واضحة ومحددة منذ نزول القرآن، من حيث نوعها أو نصابها ومقاديرها، أو في مصارفها.
- ✓ **التخصيص وتنوع الموارد**، بمعنى أن الزكاة يجب أن تنفق حصرا في الأوجه والمستحقين المحددين في القرآن الكريم، إضافة إلى أن الزكاة ذات إيرادات متنوعة حيث تخص العديد من الثروات، وليس فقط ما كانت في شكل نقدي، حيث تخص الزراعة والمواشي، والمعادن وعروض التجارة وغيرها.
- ✓ **عملية تحصيل الزكاة تكون دورية وفورية**، أي أن الفورية تقتضي أن تخرج على الفور في حال وجوبها، أما الدورية فيقصد بها التكرار خلال فترة منية معينة، والتي عادة ما تكون سنة.

[1] عيشوش بزيو، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار - دراسة مقارنة الجزائر، السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة بسكرة، 2019/2018، ص 10-12

- ✓ **حصرية الإنفاق**، بمعنى أن أوجه صرف وإنفاق الزكاة محدد بصفة دقيقة في القرآن الكريم، ضمن أصناف ثمانية، فلا يجوز أن تنفق أموال الزكاة خارج هذه الأصناف.
- ✓ **الإنفاق يكون محليا ودوريا**، ويقصد بها أن توزع الزكاة في البلد الذي تم الجباية فيه، ولا يجوز نقلها إلى مكان آخر، إلى إذا لم يوجد مستحقين لها في ذلك البلد، ويجب إنفاق الزكاة بصفة دورية حسب عملية التحصيل التي تكون دورية أيضا، فتكون ميزانية الزكاة ضمنا متوازنة بين الإيرادات والنفقات.

المطلب الثالث: الدور الاقتصادي والاستثماري للزكاة

للزكاة انعكاسات كبيرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، إذا ما عولجت بطريقة فعالة، فهي إلى جانب تشجيع وتعزيز التكافل بين أفراد المجتمع الواحد، ومحاولة التآخي بينهم، ومحاربة السلوكيات الخاطئة والطبقية، وما ينجر عنها من فقر واستغلال وآفات اجتماعية، فالزكاة ذات تأثير على الاقتصاد، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **المساهمة في توفير السيولة لتمويل عملية التنمية**: فالزكاة تستقطب جزء هاما من الموارد المالية بصفة مستمرة ومتجددة، مما يجعلها مصدرا للإيرادات التي تزيد من القدرة على المساهمة في تمويل الاستثمارات، ما يرفع من السيولة المتوفرة، ويقلّل من المخاطرة والاضطرابات الاقتصادية والمالية.[1]
- ✓ **المساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات اضطراب الاقتصاد**: تمكن الزكاة من الاستفادة من أدواتها النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في حالة الاضطرابات، ففي حالة التضخم مثلا، تستخدم أدوات الزكاة للتخفيف منه عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذلك في طرق الإنفاق، فقد تفرض الدولة لذلك الجمع النقدي للزكاة، أو الجمع المسبق لها، أو التغيير النوعي في نسب الزكاة. بينما في حالة الانكماش والركود، يمكن للدولة أن تتوجه إلى الجمع العيني للزكاة أي في صورة سلع وليس نقود، أو التأخير في جمع الزكاة بشرط أن يكون التأجيل مؤقتا، أو عن طريق زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الفئات المحددة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي، بما يغير في نسب الركود.[2]

---

[1] فتيحة بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2001، ص 103.
و مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 342.

- ✓ **أثر الزكاة على التشغيل:** يتضح هذا الأثر من خلال مقدار الزكاة التي يمكن من خلالها تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، والتي يترتب عنه المساهمة في تحفيز الاستثمارات الجديدة مع الحفاظ على السابقة، مما يؤدي إلى المساهمة في توفير مناصب العمل، والتقليل من البطالة.[1]
- ✓ **زيادة الاستثمار والدخل القومي:** فالزكاة لا تجب إلا فيما زاد عن الحاجة الأساسية لصاحب المال، ومن ناحية أخرى فإن الزكاة لا تفرض على المال بمجرد امتلاكه، بل يشترط دوران الحول، وبالتالي يوفّر لصاحب المال سنة كاملة ليستثمر فيها الأموال وتحقُّق النمو، وبذلك يتم تشجيع صاحب المال على الاستثمار بأمواله ليصل إلى الدخل الذي تجب فيه الزكاة، فيستفيد من الأرباح الناتجة عن استثمار أمواله، ويستفيد المجتمع من الزكاة، أما في حالة عدم استثمار الأموال، فإن هذه الأخيرة ستتناقص بفعل الزكاة، وبالتالي تصبح الزكاة كوسيلة عقابية في حال تعطيل رأس المال واكتنازه.[2]

أما من **الجانب الاستثماري**، فتعتبر الزكاة إحدى الأدوات التي توفر الموارد اللازمة لعملية التمويل بما يساعد في تحقيق التنمية المرجوة، إلا أن ذلك يتم وفقا لضوابط معينة، إضافة إلى تحديد الجوانب التي يصحُّ فيها صرف مبالغ الزكاة في استثمارها، بحيث: [3]

- ✓ يجب ألّا تُوجه كل الأموال المجموعة من الزكاة إلى المشاريع الاستثمارية، حيث يجب تحويل جانب منها إلى مواضع الصرف الفوري لها.
- ✓ ضرورة أن يحقق الاستثمار القائم على أموال الزكاة، مصلحة حقيقية وإضافة للمستحقين، مثل تأمين دخل ومورد دائم للمحتاجين، كما يجب أن تكون المصلحة المتحققة منها تدخل ضمن الحاجات الأصلية الواجب تأمينها مثل المسكن، العلاج، المأكل والملبس.
- ✓ يجب أن تُتخذ الاجراءات التي من خلالها يتم ضمان الانتفاع بأصول المشاريع الممولة وريعها، مع توجيهها نحو المستحقين للزكاة، مع التأكيد على إلزامية وجود دراسة جدوى تسبق عملية الانطلاق في المشروع، لضمان الأرباح، أما إذا كانت المخاطرة كبيرة، فيستحسن عدم تمويلها من أموال الزكاة.

---

[1] عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصاد-نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015، ص 235.

[2] أحمد حسين علي حسين، محاسبة الزكاة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 37.

[3] فاطمة دعفل، عبد الغفار بن رجم، حمزة منصوري، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04، 2018، ص 234.

- ✓ يجب أن تستثمر أموال الزكاة في القطاعات التي ينتفع بها أكبر عدد ممكن من المستحقين، بما يضمن لهم دخلا بصفة مستمرة، مثل المجال الفلاحي، ودعم مراكز البحث العلمي المتعلقة بمجال الزراعة والبذور والحيوانات وغيرهم، لمساعدتهم على امتلاك مستثمرات زراعية ذات إنتاجية. أو في المجال الخدمي مثل إنشاء مراكز علاجية وصحية تُقدم خدمات مجانية أو برسوم رمزية.
- ✓ يمكن أن تقتطع نسبة من أموال الزكاة لتمنح لعائلات فقيرة بهدف استغلالها في إنشاء مشاريع مصغرة وصغيرة، بشرط أن تشرف الهيئة المسؤولة عن الزكاة على كافة مراحل إنشاء وتسيير ومتابعة المشروع، مع تسديد المستفيد للمبلغ على أقساط.
- ✓ يمكن أيضا أن يتم استثمار أموال الزكاة في بعض المصارف والشركات التي تتعامل وفقا للشريعة الإسلامية، وذلك لمدة سنة أو سنتين للاستفادة من أرباحها.

المبحث الثاني: تحليل أداء صندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2003-2020

يشار إلى صندوق الزكاة بصفة عامة بأنه "الجهة أو الإدارة التي تتولى مهمة قياس وحساب زكاة الأموال المختلفة وتحصيلها وصرفها في مصارفها الشرعية، وذلك عن طريق تحديد المكلفين والكشف عنهم، وتحديد ما يجب عليهم من زكاة، ثم صرف الزكاة وتوزيعها على مستحقيها".[1] ويعدُّ صندوق الزكاة لولاية البويرة أحد الصناديق التي أنشأتها الجزائر على مستوى الولايات، لتتكفل بعملية جمع وتوزيع الأموال الخاصة بالزكاة للمستحقين عبر الولاية، مع المساهمة في عملية إنعاش وتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: تقديم صندوق الزكاة لولاية البويرة

صندوق الزكاة هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تأسست سنة 2003، وتعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتحت رقابتها، ويقوم على تسييره المجتمع من خلال القوى الفاعلة الموجودة فيه كالأئمة ولجان الأحياء، وكبار المزكين وذوي البِرِ والإحسان، وقد انطلقت التجربة بداية في ولايتين فقط هما عنابة وسيدي بلعباس، لتُعمم بعد ذلك بسنة، أي في 2004، إلى باقي ولايات الوطن بفتح حسابات جارية بريدية على مستوى كل ولاية تخص الصندوق، مع الإشارة إلى أن الصندوق لا

[1] حسينة حوحو، إدارة صندوق الزكاة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 111.

يتعامل على السيولة لا في عملية التحصيل، ولا في عملية التوزيع، فيتم التحصيل والصرف عبر الحوالات البريدية.[1] ويسعى الصندوق على المستوى المركزي أو الولائي، إلى تحقيق عدة أهداف منها: [2]

- ✓ الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة، وإحيائها لدى المسلمين وتعاملاتهم.
- ✓ المساهمة في جمع المساعدات والهبات وأموال الصدقات.
- ✓ تحصيل أموال الزكاة من الجهات المفروضة، وتوزيعها على مستحقيها.
- ✓ إعلام الأفراد وكل من يهمه الأمر، بطرق جمع الزكاة وكيفية توزيعها، باستغلال كافة الوسائل الممكنة من جرائد، وتلفزيون، وإذاعة وغيرها.

وقد كانت ولاية البويرة من أوائل الولايات التي أُعلن فيها عن إنشاء صندوق للزكاة، وقد عرف الصندوق في هذه الولاية، تجاوبا مع الظروف المحيطة به من الجانب الاجتماعي والإعلامي والتحسيسي، وكذا من خلال مدى تفاعل المواطن معه، وقد احتل الصندوق حيزا مهما ومتميزا في الاقتصاد والتنمية الوطنية، من خلال إحداث عملية الاستثمار التي برمجت على مستوى ولاية البويرة بداية من سنة 2005، بمنح القروض لفئة الشباب البطال، لتليها عمليات أخرى لاحقا، مع التأكيد على تخصيص جزء بصفة دائمة يوجه للاستثمار. ويشتمل صندوق الزكاة لولاية البويرة على لجنة ولائية تكون مسؤولة عن تسييره، انطلاقا من تنظيم العمل الميداني من خلال إنشاء الهيئات القاعدية، وإنشاء بطاقة ولائية تضمُّ كل من المزكين والمستحقين للزكاة، مع الإشراف على عملية التوزيع، مع القيام بالرقابة والمتابعة والتوجيه.[3]

وبالرغم من الطابع الولائي لصندوق الزكاة لولاية البويرة إلا أنه يظلُّ تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها، ويحصل الصندوق ويصرف الأموال المحصلة عبر الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة المالية، ويتم توزيع الأموال المزكاة عبر محضر ينجزه المكتب الولائي يشمل كافة أسماء المستحقين

[1] إشراق بن الزاوي، صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة الفترة (2003-2013)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 441.

[2] ياسين دحامني، الحاج نوي، استثمار أموال صندوق الزكاة كآلية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية المحلية في الجزائر - صندوق الزكاة بولاية الشلف أنموذجا - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 17، العدد 25، 2021، ص 93.

[3] وثائق مقدمة من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

للزكاة، مع تخصيص جزء منها يوجه للاستثمار لصالح الفقراء من أصحاب الحرف، مع التأكيد على مبدأ محلية الزكاة، بمعنى أن الأموال المحصلة على مستوى الولاية، لا يتم توزيعها إلى على مستحقي الزكاة من أهل الولاية. وتعطى الأولوية في توزيع الزكاة إلى تقديم المساعدات للفقراء والمساكين الذين لا يمكنهم العمل، ليوجه ما تبقى من الحصيلة إلى دعم مشاريع الشباب، عن طريق قروض صغيرة، أو بالاشتراك مع هيئات الدعم الأخرى المنشأة لهذا الخصوص.[1]

ويقدم صندوق الزكاة لولاية البويرة، بناء على ما أتاح له القانون، العديد من صور التمويل للاستثمارات، من خلال المشاركة في تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، وتمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تمويل المشاريع المصغرة، ودعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض، إضافة إلى مساعدة المؤسسات الغارمة التي تبدي مؤشرات للانتعاش في حال تمكنت من دفع ديونها، كما يساهم صندوق الزكاة بالشراكة مع بنك البركة الجزائري، في إنشاء وإطلاق بعض المشاريع الأخرى الخاصة بالشباب على المستوى المحلي.[2]

المطلب الثاني: تحليل حصيلة صندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2003-2020

يعرف صندوق الزكاة لولاية البويرة منذ إنشاءه حملة تحسيسية سنوية للتذكير، والتشجيع على تقديم أموال الزكاة من الأفراد الذين تجب عليهم، حيث تصادف شهر رمضان من كل سنة فيما يخص زكاة الفطر، بينما عادة ما يتم القيام بهذه الحملات ببداية شهر محرم من كل سنة، وفي عاشوراء خصوصا، فيما يتعلق بزكاة المال وزكاة الزروع والثمار وكل ما تجب فيه الزكاة. ويتم جمع زكاة الأموال وقيمة زكاة الزروع والثمار، مثلما ما تم الإشارة إليه سابقا، عبر الحوالات البريدية على الحساب الخاص بالصندوق، مع الإشارة إلى جمع زكاة الفطر عبر مساجد الولاية.

ومنذ إنشاء صندوق الزكاة لولاية البويرة سنة 2004 إلى غاية سنة 2020، كانت الحصيلة المجموعة عبر الصندوق كما يظهر فيما يلي:

[1] عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة، مجلة les cahiers du MECAS، جامعة تلمسان، العدد 08، ديسمبر 2012، ص 94.

[2] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، دليل استثمار أموال الزكاة، الجزائر، سبتمبر 2004، ص 02.

الشكل 1 : مجموع حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2004-2020

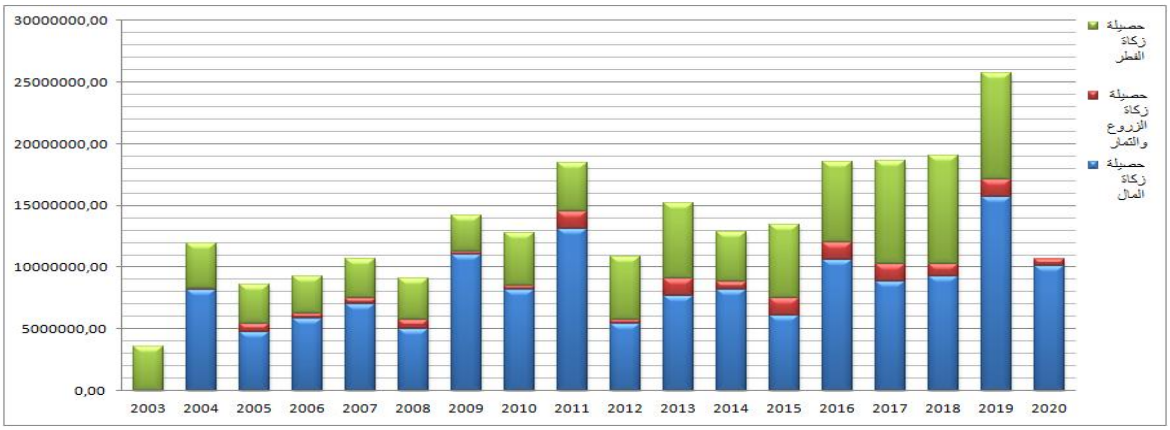

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق 1.

يظهر الشكل التذبذب في حصيلة الزكاة التي يحققها الصندوق منذ سنة 2003 تاريخ إنشاءه، إلى سنة 2020، وقد سجلت أعلى قيمة لحصيلة الزكاة سنة 2019 بما يقارب 02 مليار ونصف سنتيم، في حين سجلت أقل قيمة محصلة بما يتراوح في حدود 350 مليون سنتيم، سنة 2003، تاريخ أول حملة للزكاة والذي لم يتم فيه الانطلاق الفعلي لعمل الصندوق، أين اقتصرت الزكاة المجموعة فقط على زكاة الفطر، إضافة إلى عدم البدء في احتساب الحول خلال الحملة الأولى، في حين أن في السنة الموالية، بدأ الصندوق في جمع وتحصيل كافة أنواع الزكاة المفروضة، بما فيها زكاة الأموال وزكاة الزروع والثمار. أما سنة 2020 فيلاحظ فيها غياب حصيلة زكاة الفطر، في مقابل حصيلة زكاة الأموال وزكاة الزروع والثمار الذي بلغت أكثر من مليار سنتيم، ويرجع ذلك إلى تزامنها مع فترة الكورونا أين تم دفع الزكاة عموما إلى مستحقيها مباشرة من قبل المزكين دون المرور عبر المساجد أو الصندوق، بسبب تعليق فتح المساجد لخصوصية الوضعية الوبائية، ووضعية الأفراد الذين فقدوا وظائفهم بفعل ذلك، إضافة إلى إجازة تقديم زكاة الفطر منذ أول رمضان.

أما من ناحية القيمة المالية، فعادة ما تُسجل زكاة الأموال أكبر جزء من حصيلة الصندوق، بما يتراوح بين 45-78% من الحصيلة الإجمالية طيلة فترة الدراسة، ما عدا سنة 2020 التي مثلت فيها ما يقارب 95% من حصيلة الصندوق، ويعود ذلك إلى قيمة النصاب الذي يعدُّ مرتفعا إذا ما قورن بزكاة الفطر، والذي يمثل قيمة 85غ من الذهب بالسعر الجاري لكل سنة، مع اقتطاع نسبة 2.5% مما يزيد عن النصاب، كنسبة للزكاة المفروضة على الأموال. فإذا أُخذ بعين الاعتبار أن مقدار النصاب سنة

2004 قد قُدر بـ 118150.00دج، فإن مقدار الزكاة سيكون 2953.75دج عن كل نصاب، في حين وصل النصاب سنة 2020 مثلا إلى 705500.00دج، أي أن مقدار الزكاة سيكون 17637.5دج عن كل نصاب، وبالتالي فإن القيمة المالية لزكاة الأموال التي يجمعها الصندوق تُمثّل غالبا أكبر قيمة من مجموع الحصيلة، حتى لو اختلف عدد المزكين الذين تتوفر فيهم شروط إخراجها.

وفي مقابل ذلك تُمثِّل حصيلة زكاة الفطر التي يتم جمعها عبر مساجد الولاية أو عن طريق صندوق الزكاة، النسبة الثانية من المساهمة في حصيلة الصندوق، أين مثلت نسبة 20-47% طيلة فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى أن زكاة الفطر واجبة على كل مسلم مهما كان مكانته في المجتمع أو سنه، وإنما يشرع إخراجها لكل من يملك قوت يومه، وبالتالي يكون عدد المخرجين لزكاة الفطر كبيرا بما يغطي فارق القيمة المالية بين نصاب زكاة الفطر ونصاب زكاة الأموال. وبالرغم من التطور الذي عرفته حصيلة زكاة الفطر على مستوى ولاية البويرة أين انتقلت مما يقارب 350 مليون سنتيم سنة 2003 إلى أكثر من 870 مليون سنة 2019، إلا أنها تظلُّ ضئيلة إذا ما قورنت بعدد المساجد وعدد مرتاديها عبر الولاية، وذلك يعود إلى ضعف الثقة في الصندوق والراجع إلى بعض الممارسات المشبوهة والإشاعات التي طالت العديد من صناديق الزكاة حول التلاعب في جمع وتوزيع الأموال، ما انعكس على صورة ومصداقية الصندوق، مع ضعف قوة الإقناع لدى المسؤولين من هيئات وأفراد، على تقديم الزكاة للصندوق أو عبر المساجد، في حين يفضّل العديد منح الزكاة مباشرة إلى المستحقين، أو إخراجها في شكل عيني بدلا من القيمة المالية المقابلة لها. وهو ما يتطلب مزيدا من الجهود لخلق الثقة في آلية عمل الصندوق لدى الجمهور، بما يسمح برفع الحصيلة السنوية لصندوق الزكاة، ويساهم في الرفع من مستوى دعم الفئات المحتاجة.

أما الحصيلة التي تخصُّ زكاة الزروع والثمار، فهي جد ضعيفة أين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2019 بما يقارب 144 مليون سنتيم، في حين أكبر مساهمة لها في مجموع حصيلة الصندوق كانت سنة 2015 بما يعادل 10.5%، أي بما يقارب 141 مليون سنتيم خلال تلك السنة، بينما نسبة المساهمة من الحصيلة الإجمالية السنوية لصندوق الزكاة لولاية البويرة طيلة فترة الدراسة، كانت أقل من ذلك بكثير، أين وصلت أحيانا إلى ما يقارب 1.5% فقط. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ثبات حجم الأصول عادة وشروط الزكاة المستحقة، إضافة إلى جهل العديد من الأفراد بوجوب الزكاة عن كل ما تقدمه الأراضي من زروع وثمار ومحاصيل من جهة، ومن جهة أخرى عدم الإلمام الكافي بطريقة حساب الحول

أو طريقة حساب النصاب، وما يستلزم من زكاة على هذا النوع من الأرزاق، وفي مقابل ذلك لا يتم الشرح التفصيلي الواضح والميداني من قبل الهيئات المسؤولة على الصندوق في هذا المجال، حيث عادة ما تنحصر الحملات بشكل سنوي مع بداية شهر محرم، إلا أنها لا توصل المعلومة إلى الفلاحين أو أصحاب الأراضي إلى مقارهم، مما يحدُّ من فعالية الحملة في هذا الخصوص.

المطلب الثالث: توزيع أموال صندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2003-2020

تتم عملية توزيع الأموال المحصلة في الصندوق وفقا لاجراءات معينة، حيث تقوم اللجان المسجدية بإحصاء الفقراء والمساكين، في شكل عائلات وليس أفرادا، وذلك في الأحياء المحيطة بالمسجد، من خلال ملء استمارة خاصة مثبتة بوثائق تُوضح الوضعية الاجتماعية للعائلة، ثم ترسل القوائم للجنة القاعدية على مستوى الدائرة للمصادقة عليها. بينما زكاة الفطر والتي يتم جمعها عادة عبر المساجد ابتداء من منتصف رمضان، فيتم إحصاء وترتيب الفقراء والمساكين حسب الأولوية، وترسل الملفات إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة لصرف المبالغ. مع الإشارة إلى أنه إن لم تتجاوز الحصيلة الولائية 05 مليون دج، فتوجه نسبة 87.5% إلى التوزيع على الفقراء والمساكين، في حين يتم توجيه 12.5% لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق.[1] وفيما يلي يتم توضيح تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2003-2020

الشكل 2 : تطور عدد المستفيدين من حصيلة صندوق الزكاة لولاية البويرة في الفترة 2003-2020

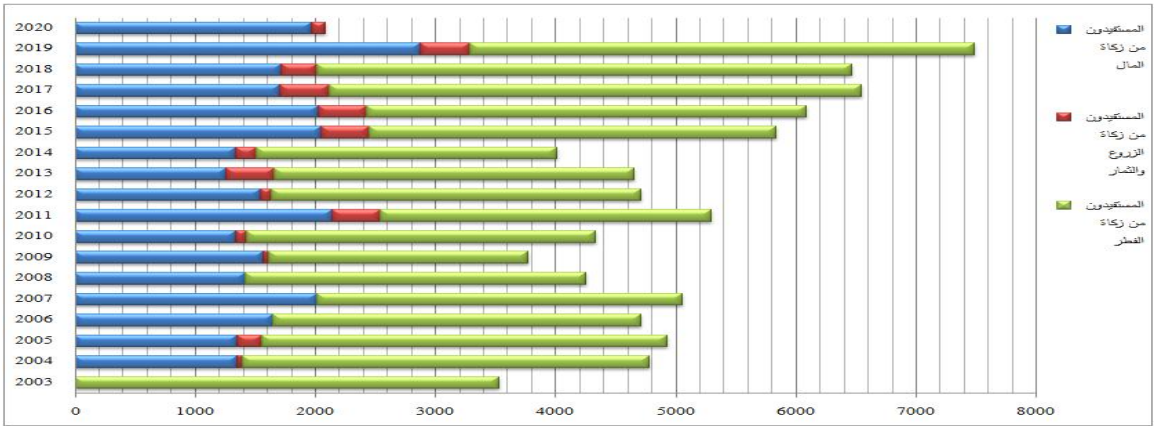

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الملحق 02.

[1] سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017، Les cahiers du Cread، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، المجلد 34، العدد 03، 2018، ص 16، 17.

يظهر من خلال الشكل السابق أن عدد المستفيدين من صندوق الزكاة لولاية البويرة ليس ثابتا، وإنما يختلف باختلاف الحصيلة السنوية وعدد الطالبين لها، لكن يلاحظ أن عدد المستفيدين من زكاة الفطر يمثل أكبر نسبة من المستفيدين من الزكاة على مستوى الصندوق، بمجموع 51263 مستفيدا طيلة فترة الدراسة، ليليها المستفيدون من زكاة المال بـ 29360 مستفيدا، بينما لم يتجاوز عدد المستفيدين من زكاة الزروع والثمار، 3500 مستفيدا فقط. وحتى في شكل سنوي يكون المستفيدون من زكاة الفطر أكبر من باقي أنواع الزكاة، مع تسجيل بعض الفترات التي يغيب فيها تماما المستفيدون من زكاة الزروع والثمار.

وتجدر الإشارة إلى قيمة الاستفادة من الزكاة لا تختلف باختلاف الحصيلة السنوية، أو عدد الطالبين لها، وإنما تتمثل في مبلغ ثابت سنوي قُدر بـ 3000 دج بالنسبة لكافة أنواع الزكاة المفروضة، لترتفع إلى 5000 دج سنة 2016 بالنسبة للمستفيدين من زكاة المال، وسنة 2020 للمستفيدين من زكاة الزروع والثمار، لتغيطة جزء صغير من تأثر القدرة الشرائية للأفراد والعائلات بسبب التضخم، بينما تقسم الحصيلة الإجمالية على عدد الطالبين بالنسبة لزكاة الفطر.

ويختلف عدد المستفيدين من سنة إلى أخرى بفعل اختلاف الحصيلة المحققة، حيث يتم ترتيب المستفيدين حسب حاجتهم ووضعيتهم، ويتم منح الزكاة لهم حسب ما هو متوفر وحسب أولويتهم في الاستفادة، في حين أن عدد المستفيدين من زكاة الزروع والثمار يتميز عموما بالثبات النسبي في السنوات التي حققت فيها حصيلة معتبرة تسمح بتوزيعها على العائلات المحتاجة، بينما كان عدد المستفيدين ضئيلا في السنوات التي تصل فيها الحصيلة إلى ما يمكن الاستفادة منه فعليا. وبالتالي فإن رفع عدد المستفيدين من الزكاة، وكذا رفع القيمة المالية لمبلغ الاستفادة، مرتبط بحجم الحصيلة المحققة على مستوى الصندوق، وهو ما يستلزم العمل على تشجيع وتحفيز التعامل معه من قبل المزكّين الذين تتوافر فيهم شروط تأدية الزكاة، بما يسمح بزيادة الحصيلة، وبالتالي عدد المستفيدين.

المطلب الرابع: تحليل الاستثمار على مستوى صندوق الزكاة لولاية البويرة

تقوم عملية صرف وتوزيع المبالغ المجموعة من قبل صناديق الزكاة الولائية بناء على حجم وقيمة الحصيلة المحققة، ففي حال تجاوزت هذه الأخيرة قيمة 05 مليون دج، يتم تخصيص مبالغ ثابتة على الفقراء والمساكين بما يشكل 50% من قيمة الحصيلة، وتُخصص نسبة 12.5% منها لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق، في حين تُوجه 37.5% إلى تمويل المشاريع، في شكل قروض حسنة.

الجدول 1 : المبالغ المخصصة من صندوق الزكاة لولاية البويرة لتمويل الاستثمارات

رقم الحملة	السنة	المبلغ المخصص للاستثمار	عدد المستفيدين
01	2003	-	-
02	2004	3.051.000,00	12
03	2005	-	-
04	2006	-	-
05	2007	-	-
06	2008	-	-
07	2009	2.752.363,25	13
08	2010	3.062.020,77	11
09	2011	4.902.889,75	23
10	2012	6.982.366,22	16
11	2013	2.877.354,84	13
12	2014	3.066.012,57	39

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

يظهر الجدول تطور عدد المبالغ الموجهة للاستثمار عبر ولاية البويرة من صندوق الزكاة إضافة إلى عدد المستفيدين منها، حيث يظهر اختلاف في حجم المبالغ المخصصة للاستثمار، مع غيابها تماما في بعض السنوات، ففي سنة 2003 تاريخ بداية عمل الصندوق، اقتصرت الحصيلة فقط على زكاة الفطر والتي تم توزيعها مباشرة على المستحقين، بينما في الفترة 2005-2009 فلم يتم توجيه أي نسبة من حصيلة الزكاة إلى تمويل المشاريع، وذلك لعدم كفايتها بسبب عدد الطلبات الكبيرة عليها، وبما أن الهدف الأول من الصندوق هو مساعدة الفقراء والمحتاجين فقد وجهت كلها لهذا الغرض، بالرغم من تجاوز الحصيلة الإجمالية لقيمة 05 مليون دج خلال نفس الفترة.

في حين تم تخصيص قيمة معينة في باقي السنوات وجهت للقروض الحسنة التي منحت للشباب، حيث تتمثل هذه القروض في مبالغ تتراوح في حدود 50 ألف دج، بعد أن كانت 30 ألف دج سابقا، وذلك لإطلاق مشاريع مصغرة للأفراد من الجنسين المستحقين للزكاة والقادرين على العمل، على أن يتم

استرداد المبلغ في غضون 04 سنوات على الأكثر، وذلك بهدف ضمان دخل كاف للعائلات المحتاجة، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر.

إلا أن ما يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن القيمة المخصصة لتمويل الاستثمارات من صندوق زكاة ولاية البويرةلم يبلغ أبدا النسبة التي وردت في القانون والمقدرة بـ 37.5% من إجمالي الحصيلة المحققة إذا ما تجاوزت مبلغ 05 مليون دج، حيث تراوحت النسبة بين 19-25% من الحصيلة الإجمالية، ويعود ذلك إلى أن عدد الطالبين الكبير مقارنة بالحصيلة التي يتم جمعها، فتمنح الأولوية لتقديم المنح للعائلات المحتاجة، وفي حالة حدوث الفائض يتم توجيهه نحو القروض الحسنة.

كما يلاحظ ضآلة عدد المستفيدين من تمويل مشاريعهم عبر صندوق الزكاة، حيث يظهر الجدول أن أكبر عدد من المستفديدين سجل سنة 2014 بـ 39 مستفيدا فقط، وهو عدد جد ضئيل مقارنة بعدد سكان الولاية، وهو ما قد يفسر بجهل الشباب القادر والراغب في العمل عن توافر مثل هذه العروض لدى صندوق الزكاة، وتوجه معظمهم نحو الهيئات الأخرى التي توفر آليات تمويل المشاريع المصغرة والصغيرة في الجزائر، مثل أونساج، أونجام وكناك، وغيرها، والذي يرجع إلى غياب التسويق والإشهار للصندوق كوسيلة تمويلية وآليات داعمة للشباب.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل بالقروض الحسنة تم توقيفه في الجزائر ابتداء من سنة 2014، ليعود مجددا ابتداء من سنة 2017 عموما، إلا أن ولاية البويرة لم يعاد إلى حد الآن العمل بهذه الصيغة من القروض، وأصبح الدور التمويلي لصندوق الزكاة، عند الاقتضاء، محصورا في مشاركة بسيطة في عملية التمويل مع باقي الهيئات الرسمية الداعمة لتشغيل الشباب وإطلاق المشاريع.

الخاتمة:

باعتبار أن فريضة الزكاة هي ركن هام من أركان الإسلام، فإنها تمثّل وعاء هاما للإيرادات المتجددة والمستمرة سنويا، والتي يمكن أن تساهم بفعالية في محاربة الفقر في المجتمع، والعمل على رفع القدرة الشرائية لدى الفئات الخاصة والهشة من الأصناف التي نص القرآن الكريم على وجوب استحقاقها للزكاة.

وتماشيا مع ذلك، أجاز العديد من العلماء بإمكانية استخدام قسط من أموال الزكاة المحصلة في تمويل المشاريع والاستثمارات في المجالات التي تعود بالنفع على المجتمع عامة، وعلى المستحقين للزكاة خاصة، من خلال توفير دخل مستمر لهذه العوائل، من الأرباح التي تدرّها هذه المشاريع.

ويعتبر صندوق الزكاة في الجزائر الآلية التي يتم من خلالها تحصيل الزكاة بكل أنواعها، ومن ثم توزيعها على الأطراف المستحقة لها، وتم هيكلة هذا الصندوق من خلال إنشاء صناديق محلية على مستوى كل ولاية، منها ولاية البويرة، يمنح لها الاستقلالية في تسيير هذه الأموال على مستحقيها، بشرط اعتماد مبدأ المحلية، أي يتم توزيع المبالغ المحصلة في الولاية على أهل الولاية، مع تخصيص نسبة منها يوجه إلى تمويل المشاريع المقاولاتية بطريقة مباشرة عن طريق القروض الحسنة، أو بالاشتراك مع الهيئات الرسمية لدعم الشباب، وقد توصلت الدراسة في هذا الإطار إلى **جملة من النتائج** أهمها:

- ✓ يسجِل صندوق الزكاة لولاية البويرة تذبذبا في حصيلة الزكاة منذ إنشاءه سنة 2003 إلى غاية 2020، في مختلف أنواع الزكاة بسبب اختلاف النصاب كل سنة.
- ✓ عادة ما تكون أكبر قيمة محصلة على مستوى صندوق الزكاة لولاية البويرة من زكاة الأموال، لتليها زكاة الفطر، بينما تمثل زكاة الزروع والثمار حصيلة بسيطة.
- ✓ يخصص سنويا مبلغ معين يوزع على المستحقين من الفقراء والمساكين وأصحاب الحاجة المسجلين في قوائم صندوق الزكاة، قُدر بداية بـ 3000 دج لترتفع إلى 5000 دج سنة 2016 بالنسبة لزكاة المال، وسنة 2020 لزكاة الزروع، بينما توزع حصيلة زكاة الفطر حسب عدد الأفراد والعوائل أصحاب الحاجة لكل سنة.
- ✓ يظهر أيضا تذبذب من سنة إلى سنة أخرى فيما يتعلق بعدد المستفيدين من الزكاة بأنواعها، وذلك حسب ما يتوفر من حصيلة، إلا أنه يلاحظ أن عدد المستفيدين من زكاة الفطر يكون أكبر.
- ✓ وفقا للقواعد التي أُسست عليها صناديق الزكاة في الجزائر، يتم تخصيص 37.5% من حصيلة الزكاة لتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات والمشاريع، وذلك في حالة كانت الحصيلة كافية للتوزيع على المستحقين أولا، وبسبب الحصيلة غير الكافية لصندوق الزكاة لولاية البويرة مقارنة بعدد الطالبين من مختلف الفئات المحتاجة، لم يصل المبلغ المخصص للاستثمار إلى النسبة القانونية أبدا، وانحصر بين 19-25% من الحصيلة الإجمالية فقط.

- ✓ لم يوجه صندوق الزكاة لولاية البويرة أي مبلغ للاستثمار خلال الفترة 2005-2008، ليعود مجددا إلى تمويل المشاريع ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014، أين تم بعدها إيقاف القروض الحسنة في ولاية البويرة.
- ✓ يعتبر المستفيدون من المبالغ المخصصة للاستثمار في صندوق الزكاة لولاية البويرة قليلون جدا، حيث قدرت بـ 127 مستفيدا فقط من القروض الحسنة بصفة مباشرة طيلة فترة إنشاء وعمل الصندوق.
- ✓ يعتبر الدور التمويلي لصندوق الزكاة لولاية البويرة غير فعال بدرجة كبيرة، ولا يحقق النتائج المرجوة منه في المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وقد يرجع ذلك أساسا إلى محدودية الحصيلة من جهة، مقابل ضعف في عملية تسويق الصندوق كآلية تمويلية من جهة أخرى.

وانطلاقا من هذه النتائج، يمكن تقديم **مجموعة من التوصيات** التي يمكن أن تساهم في زيادة فعالية صندوق الزكاة لولاية البويرة مستقبلا، من بينها:

- ➢ القيام بحملات موسعة على مدار السنة، يتم فيها التعريف بمهام الصندوق، والخدمات التي يقدمها، مع التوضيح التفصيلي لذلك.
- ➢ تشجيع المزكِّين وأصحاب الأموال والأراضي والمعادن وغيرها على تأدية زكاتهم أولا، وعلى الاستعانة بصندوق الزكاة لتوزيعها لاحقا.
- ➢ تقديم أيام دراسية وتوعوية عبر المساجد، والاتحادات المهنية، وحتى عبر الساحات العامة، لشرح أهمية زكاة المال ووجوبها من جهة، وطريقة حسابها وتأديتها من جانب آخر.
- ➢ الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة، خصوصا وسائل التواصل الاجتماعي، في شرح وتفصيل حساب النصاب والحول لزكاة الزروع والثمار والمعادن وما شابهها، كونها لا تزال جد مبهمة لدى العديد من أصحاب الأراضي والمواشي الجزائريين.
- ➢ تفعيل الدور التمويلي لصندوق الزكاة من خلال إعادة تقديم القروض المصغرة في صورة القرض الحسن في الولايات التي تم توقيف العمل فيها بها، إضافة إلى دراسة إمكانية استحداث صيغ تمويلية جديدة، تتماشى مع متطلبات المستحقين من جهة، ومه خصوصية الزكاة من جهة أخرى.

- التسويق لصندوق الزكاة كآلية مساعدة في عملية تمويل مشاريع الشباب، والمؤسسات الغارمة، كون هذا الجانب غير معروف جدا لدى الشباب، مع تعزيز مساهمة الصندوق في تمويل المشاريع بالاشتراك مع باقي هيئات الدعم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- أحمد حسين علي حسين، محاسبة الزكاة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009.
- جمال لعمارة، اقتصاديات الزكاة والدور الجديد للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، 2014.
- حسينة حوحو، إدارة صندوق الزكاة، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- شادي أنور كريم الشوكي، الرقابة على المال العام في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2001.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- محمد بن صالح العثيمين، مذكرة فقة، الجزء الأول، دار الغد الجديد، القاهرة، 2007.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- عيشوش بزيو، دور صندوق الزكاة في تحفيز الاستثمار - دراسة مقارنة الجزائر، السودان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، جامعة بسكرة، 2019/2018.
- فتيحة بلقاسم، دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2003-2013، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة البويرة، 2015/2014.

ثالثا: المقالات

- إشراق بن الزاوي، صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة الفترة (2003-2013)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.
- سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017، Les cahiers du Cread، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، المجلد 34، العدد 03، 2018.
- عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة، مجلة les cahiers du MECAS، جامعة تلمسان، العدد 08، ديسمبر 2012.
- عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصاد-نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015.
- فاطمة دعفل، عبد الغفار بن رجم، حمزة منصوري، الصيغ التمويلية لاستثمار أموال الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 04، 2018.
- ياسين دحامني، الحاج نوي، استثمار أموال صندوق الزكاة كآلية للمساهمة في تمويل مشاريع التنمية المحلية في الجزائر - صندوق الزكاة بولاية الشلف أنموذجا - مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 17، العدد 25، 2021.

رابعا: منشورات:

- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، دليل استثمار أموال الزكاة، الجزائر، سبتمبر 2004.
- وثائق مقدمة من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

الملاحق:

الملحق 1 : مجموع حصيلة الزكاة لصندوق الزكاة لولاية البويرة خلال الفترة 2004-2020

رقم الحملة	السنة	حصيلة زكاة المال	حصيلة زكاة الزروع والثمار	حصيلة زكاة الفطر
01	2003	–	–	3.538.678,00
02	2004	8.136.000,00	129.010,00	3.666.449,00
03	2005	4.721.362,95	715.269,54	3.166.887,00
04	2006	5.847.289,63	364.992,17	3.017.500,00
05	2007	7.027.671,15	464.369,26	3.178.860,00
06	2008	4.970.752,09	765.488,08	3.343.503,00
07	2009	11.009.453,01	230.725,93	2.935.568,50
08	2010	8.165.388,73	314.460,18	4.313.098,00
09	2011	13.074.372,66	1.407.558,33	3.977.320,00
10	2012	5.400.197,04	336.265,41	5.134.600,00
11	2013	7.672.946,24	1.384.191,13	6.105.695,00
12	2014	8.176.033,51	613.765,49	4.064.710,00
13	2015	6.086.225,30	1.410.201,61	5.925.010,00
14	2016	10.614.741,41	1.408.501,35	6.542.780,00
15	2017	8.858.627,75	1.418.283,75	8.369.770,00
16	2018	9.246.955,27	1.031.877,61	8.729.595,00
17	2019	15.692.806,91	1.438.992,85	8.613.545.00
18	2020	10.093.130,99	578.628,01	–
المجموع	/	144.793.954,64	14.012.580,70	84.623.568,50

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.

الملحق 2 : تطور عدد المستفيدين من حصيلة صندوق الزكاة لولاية البويرة في الفترة 2003-2020

رقم الحملة	السنة	المستفيدين من زكاة المال	المستفيدين من زكاة الزروع والثمار	المستفيدين من زكاة الفطر
01	2003	–	–	3527
02	2004	1356	45	3377
03	2005	1356	205	3366
04	2006	1646	–	3061
05	2007	2016	–	3040
06	2008	1426	–	2823
07	2009	1573	47	2157
08	2010	1338	90	2908
09	2011	2143	403	2750
10	2012	1549	96	3066
11	2013	1257	400	3003
12	2014	1340	176	2497
13	2015	2048	404	3383
14	2016	2027	404	3655
15	2017	1712	406	4431
16	2018	1723	296	4453
17	2019	2879	412	4197
18	2020	1971	116	–
المجموع	/	29360	3500	51263

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية البويرة.